

ميناء بحري في هوبيو: قطر تريد الصومال بأي ثمن

الدوحة تشق طريقها في القرن الأفريقي عبر حركة الشباب ودعم كل مسببات الفوضى

أعلنت الدوحة أنها تعتزم تشييد ميناء بحري جديد في هوبيو بالصومال في خطوة لم تلاق استحسانا دوليا فيما ما زال يتردد صدى تسريب نيويورك تايمز في يوليو الماضي مكالمة هاتفية بين السفير القطري في الصومال ورجل أعمال مقرب من أمير قطر قال فيها إن المسلحين نفذوا التفجير في مدينة بوصاصو لتعزيز مصالح قطر. الصفقة القطرية الجديدة في هوبيو تدين قطر أكثر مما تفيدها وتؤكد ما تردد في ذلك التسريب وتسريبات أخرى نقلتها وسائل إعلام غربية عن مساعي الدوحة لإبقاء الفتنة مشتعلة في الصومال.

توقف مراقبون عند المغزى الذي جعل التريص مستمرا برعايا دول وعدم الاقتراب من دول أخرى، حتى قدمت الدوحة للبلاد ملموسا، من المرجح أن يكشف الغاز عمليات جرت وعجزت بعض الجهات عن فك طلاسمها، أو اعتبارها ضمن لعبة توزيع أدوار داخلية بغضه، وتثبت في مجملها أن الفوضى في الصومال هدف حيوي تتجاوز مكوناته الصراع التقليدي بينه وبين دول مجاورة له، دخلت في نزاعات حدودية وسياسية طويلة.

سيفهم العالم أن توطيد الدوحة لمصالحها في الصومال وتمكينها من ميناء بحري أو غيره، جاء على جثث وأشلء الكثير من المواطنين والأجانب، ولا تزال الغضبية التي كشفت محتوياتها صحيفة نيويورك تايمز الشهر الماضي ترخي بظلال سلبية على الدور القطري في الصومال، وتضمنت معلومات دقيقة حول شخصيات رسمية كانت على علم مسبق بعمليات إرهابية، أرادت من ورائها جني مكاسب وتكبيد دول أخرى خسائر معنوية ومادية.

من حق قطر الدفاع عن مصالحها بالطريقة التي تناسب رؤيتها، لكن ليس من حقها التحايل والتسلل من خلال قنوات غير قانونية، أو الاعتماد على جماعات تجتهد قوى إقليمية ودولية كثيرة في تقويض أدوارها المدمرة، وتحالف معها الدوحة للمزيد من زعزعة الأمن، لأنه البيئة الخصبة لاستمرارها ونموها، ويتسق مع حزمة من الأعمال التي تورطت فيها قطر بشكل مباشر أو غير مباشر.

حرب مستمرة

بالطبع لا تتحمل الدوحة وحدها مسؤولية التدهور الحاصل في أقاليم الصومال منذ حوالي ثلاثين عاما، غير أنها قدمت تفسيراً منطقياً لأسباب بقاء هذا البلد داخل هذه الشراكة، بينما هناك دول أفريقية قريبة منه ويعيد عنه سبقته في التوترات ولحقت به من حيث كثافة الصراعات، شهدت هدوء واستقرارا مبكرين، وظل الصومال نموذجاً حياً لحرب بالوكالة لا ينضب معينها، ولا يعدم المقومات اللازمة لتغذيتها.

تؤكد تجليات الصومال هذه المسألة؛ فكلما هددت وحدة العنف عادت إلى سيرتها مرة ثانية، وكلما طويت مرحلة سياسية وجاءت أخرى لم تتغير الأوضاع القلقة، وكلما نهبت وجوه قديمة وفاضلة واستبشرت دول الجوار بأخرى وجدت نفسها أمام شخصيات مشابهة في الكسل والمناوره والتحول والرضوخ للامر الواقع.

هكذا يمضي الصومال منذ ثلاثة عقود. كل بوادر الأمل في الاستقرار كانت تتبدد باستمرار، لأن قوى متباينة رهنّت مصالحها بمواصلة الصراع في البلد

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

ليس مهما أن تستحوذ قطر على ميناء بحري في هوبيو بالصومال، وليس مهما الدلالات الضيقة التي يحملها التدشين والاحتفال الصاخب الذي صاحب افتتاحه يوم الإثنين، بحضور وزير خارجيتها الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، لكن من المهم الوقوف عند الطريقة التي تسلت بها الدوحة للحصول على الميناء، والأهداف التي ينطوي عليها، وتتجاوز في حقيقتها حدود مساعدة بلد أنهكته الحرب الأهلية، وجعلت بعض أقاليمه ملاذاً للمتشددين وإرهابيين.

إذا اعتقدت قطر أن الحصول على ميناء في وسط هذا البلد سيكون كفيلا بوضع موطئ قدم لها في أي ترتيبات تتعلق بالأمن الإقليمي فهي مخطئة

أدانت قطر نفسها، من حيث لا تدري، وربما تتحول خطوة الميناء إلى دليل جديد على أنها في مقدمة الدول المؤيدة والراعية للمتطرفين في المنطقة. ففصحة حركة الشباب ممتدة ومتفرعة في الصومال، ولا تقل بأي حال عن حكايات التدمير والعمليات الإرهابية التي قامت بها تنظيمات مثل القاعدة وداعش، وكل الفرق المتشددة في الإقليم، وهي تتلقى دعما من قوى مختلفة، جعلها تواصل العمليات الإرهابية في الصومال وغيره.

احترارت دوائر متعددة في استهداف هؤلاء لمصالح دول تريد مساعدة الصومال فعلا وفي مقدمتهم حركة الشباب التي تمثل حجرة زاوية مهمة في بنى الجماعات المتشددة المتجذدة في المنطقة، وامتد عنقها إلى كل من كينيا وإثيوبيا وأوغندا، وانتهى بها المطاف لتكون بعض أجنحتها أداة من أدوات الدوحة لمضايقة من فضحوا علاقتها مبكرا بالإرهابيين.



الصفقة القطرية الجديدة في هوبيو تدين قطر أكثر مما تفيدها

بالإضافة إلى ذلك تحاول إيصال رسالة مفادها أنها عازمة على عدم مبارحة المنطقة، وامتزاز نفوذها مؤخرا في السودان عقب عزل الرئيس عمر حسن البشير لن يبعدها عما يجري في محيط القرن الأفريقي. وتعرها الظاهر في إثيوبيا يمكن أن يتحسن مستقبلا، في ظل تطلعات أديس أبابا للانفتاح الإقليمي، ورغبته الواضحة في توظيف موانئ دول الجوار، بينها الصومال، لخدمة اقتصادها، في إشارة تريد منها الرمز إلى أنها لم تفقد نفوذها، وقادرة على تطوير أدائها بما يتماشى مع توجهات والمشروعات التنموية التي أصبحت تمثل مركز جذب للكثير من قيادات المنطقة.

يتجاهل هذا التفكير حاجة دول المنطقة إلى تعظيم مكاسبها من دون إخلال بالتوازنات الإقليمية والدولية التي تضع الدول المؤيدة والراعية للإرهاب في كفة، وتجعل من الحرب ضد عناصره وتجييف منابعه من المداخل لتوطيد التعاون على أساس تنموي. وهو ما يجرم قطر من أي دور مؤثر في معادلة بدأت تتبلور ملامحها بدقة في المنطقة بعيدا عنها.

أخرى، لأن هناك دول لا تسمح للدوحة أو انقرة بالبحث بأمن البحر الأحمر من نافذة الصومال.

التعاون مع المتشددين

إذا اعتقدت قطر أن الحصول على ميناء في وسط هذا البلد نهاية المطاف أو سيكون كفيلا بوضع موطئ قدم لها في أي ترتيبات تتعلق بالأمن الإقليمي فهي مخطئة، فالسيولة الراهنة في الحصول قد تشجع على التعاون مع حركات متشددة لإغراض سياسية واقتصادية معينة، بيد أنها لن تسمح بتجاوز بعض التقديرات العميقة التي تملك مفاتيحها قوى إقليمية ليس من بينها قطر.

تريد الدوحة من خطوة الحصول على ميناء بالصومال في هذا التوقيت ضخ دماء في شرايين اقتصادها في منطقة بعيدة، ومناكفة الإمارات والسعودية ومصر، والإيحاء بأن المقاطعة التي تعرض لها من قبل هذه الدول غير مجدية والزعيم بانها فقدت مفعولها، ولديها بدائل تستطيع استخدامها بصورة تقربها من التأثير في بعض الترتيبات، وتمنحها هامشا لأدوار مركبة.

الذي يحتل موقعا إستراتيجيا حيويا على البحر الأحمر وساب المندب، ويخز بالموارد الطبيعية، وشهد صراعات ومعارك لتكسير العظام في فترات طويلة من تاريخه. ترتبط عملية الحصول على نفوذ اقتصادي وسياسي في الصومال بالصراع المواجه له في اليمن والتعقيدات الإقليمية الطاغية، من حيث الأطراف والغايات، ويستفيد من التآكل الشديد في مؤسسات وهيكل الدولة لإريك حسابات القوى الراغبة والساعية إلى وقف التصعيد على الضفة المقابلة.

كيف تقدم قطر نفسها على أنها شريك سياسي واقتصادي خلال زيارة وزير خارجيتها للصومال، وهي تعلم أن البلد تتجاذبه قوى عديدة أكبر وأكثر حضورا؛ هل تتصور أن تركيا التي سعت لتوطيد حضورها المعنوي في هذه الدولة يمكن أن تتكاتف معها لتهديد الأمن الإقليمي من هذه البوابة؟

تتجاوز الرؤية الخاصة بالصومال حدود الاعتماد على متشددين أو حلفاء تقليديين، فهم أداة لتنفيذ روزنامة قصيرة، وعندما يأتي الحديث عن الأهداف الإستراتيجية فتلك قضية

وفي الصومال، هناك أكثر من دولة لعبت دورا سلبيا، وأنت تصرفاتها إلى تمكن الحرب منها وتحكمها في معظم مفاصلها. لكن نمة قطر واحدة، وتركيا واحدة، وإيران واحدة. ضبطلت الدول متلبسة بالإعراق على تنظيمات متشددة، ولم تنكر علاقتها العلنية أو الضمنية بقيادات متطرفة تساعدها ممارساتها العنيفة في تحقيق مآرب مختلفة، وإذا فقدت هذه الورقة ستتأثر مصالحها بقوة، لأن من ثوابت انظمتها احتضان هؤولاء كاداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية.

تؤكد تجليات الصومال هذه المسألة؛ فكلما هددت وحدة العنف عادت إلى سيرتها مرة ثانية، وكلما طويت مرحلة سياسية وجاءت أخرى لم تتغير الأوضاع القلقة، وكلما نهبت وجوه قديمة وفاضلة واستبشرت دول الجوار بأخرى وجدت نفسها أمام شخصيات مشابهة في الكسل والمناوره والتحول والرضوخ للامر الواقع.

هكذا يمضي الصومال منذ ثلاثة عقود. كل بوادر الأمل في الاستقرار كانت تتبدد باستمرار، لأن قوى متباينة رهنّت مصالحها بمواصلة الصراع في البلد

مأزق الحراك والسلطة يشدد في الجزائر

متوقعة خارجة عن السيطرة". والأمر المؤكد أن التعبئة بقيت قوية، ولو أنها انحسرت قليلا مع القبط والعطلة الصيفية. ويبدو رهان السلطة على تراجع الحركة من باب الوهم اليوم. وتابع بقوله "كل شيء يشير إلى أن هذه الحركة لن تتوقف"، من غير أن يستبعد "في مواجهة تعنت النظام" اللجوء إلى عمليات أخرى من قبيل "الإغلاق العام والإضرابات وأعمال العصيان المدني، إلى ما هنالك".

يرفض حراك الشارع أن يجري "النظام القديم" أي انتخابات بعدما اتهم على مدى عقود بالتزوير، فهو يرفض انتخابات تأتي بنسخة عن النظام ذاته

ويستبعد كثيرون تدخلا عنيفا من الجيش على غرار ما حصل عام 1988 خلال الاحتجاجات الحاشدة التي فتحت الباب للتعددية السياسية، أو عام 1992 عند تعليق العملية الانتخابية وإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لمنع فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي ظل هذه الظروف، قد يستمر المأزق طويلا.

"الجميع يتفق على أن مسلك الحوار وحده الكفيل بتجاوز الأوضاع الحالية"، في رفض ضمني لأي حل آخر. ومن جهته يرفض الحراك أن يجري "النظام القديم" أي انتخابات بعدما اتهم على مدى عقود بالتزوير. ويبقى المتظاهرون حتى الآن منحدين حول هذا المطالب. وقالت دريس أيت حمادوش إن الجزائريين "يرفضون انتخابات تأتي بنسخة عن النظام ذاته".

وفي محاولة لحمل المحتجين على القبول بانتخابات رئاسية، عهد النظام بمسألة تحديد شروطها وكيفية إجرائها إلى هيئة مستقلة خاصة، لكنها تجد صعوبة في اكتساب شرعية، ويندد بها المتظاهرون كل يوم جمعة. ولم يشر بن صالح في رسالته إلى أي من "إجراءات التهدئة" التي كان وعد هيئة الحوار بدراستها تسهلا لمهمتها، والتي كان الجيش رفضها رفضا قاطعا.

■ ما هي السيناريوهات الممكنة؟

يجمع المراقبون على أنه من الصعب التكهّن بالمحنى الذي ستتخذه الأحداث في الجزائر. ولفت معهد الدراسات الأمنية إلى أن "الغموض يزداد مع اشتداد المأزق بين الحركة الاحتجاجية والحكومة". ورأى محمد هناد أن "النتيجة ستتوقف على عدة عوامل وعناصر غير

الرجل القوي في الجزائر، أن المطالب الجوهري للحراك لقيت استجابة تامة، ما يعني أنه لم يعد يرى مبررا لاستمرار الاحتجاجات. لكن الواقع أن النظام ما زال يرفض رفضا قاطعا المطالب المحوري، وهو تفكيك السلطة القائمة وإنشاء هيئات انتقالية، وكذلك رحيل جميع الذين رافقوا بوتفليقة ودعموه عن السلطة.

غير أن السلطات لا تقبل سوى بمناقشة مسألة تنظيم انتخابات رئاسية يفترض أن تفرز خلفا لبوتفليقة، وهو بنظرها الحل الوحيد لإخراج البلد من المأزق الدستوري الذي يخبط فيه مع استحالة تنظيم الانتخابات التي كانت مقررة بالأساس في 4 يوليو الماضي، وذلك لعدم وجود أي مرشح. وشدد الرئيس الموقت عبدالقادر بن صالح، في رسالة صدرت عنه مساء الإثنين بمناسبة "إحياء اليوم الوطني للمجاهد"، على أن

حققه جهود الحكومة لإخماد غضب الشعب من خلال تدابير صغيرة تبقى بشكل أساسي رمزية، أنها عززت المطالبة بتغيير أكثر شمولية". ويرى الفريق أحمد قايد صالح الذي بات

فعليا بالسلطة بعدما أضعف موقعه في عهد بوتفليقة. غير أن هذا النظام يواجه اليوم مجتمعا أدرك قوته الجماعية حين يتحد، واستعاد حرية التعبير. وقال الأستاذ الجامعي الجزائري محمد هناد "تحرير الكلمة، بما في ذلك داخل مؤسسات الدولة" هو من "المكتسبات المؤكدة" للحركة الاحتجاجية. من جهتها ذكرت أستاذة العلوم السياسية في جامعة الجزائر لويزة دريس أيت حمادوش أن الجزائريين "باتوا يعون ما لم يعد مقبولا سياسيا، وارتقوا بتطلعاتهم إلى مستوى غير مسبوق (...). وأدركوا قوة التعبئة". وأشارت إلى حصول "مصالحة مع الشأن السياسي ومع المستقبل" وانتهاء "الشرخ الاعتيادي" بين الأجيال كما بين النساء والرجال.

■ ما هي مواقف كل معسكر؟

يبو الوضع منذ بضعة أسابيع في جمود تام. وأوضح معهد الدراسات الأمنية أن "كل ما

الجزائر - شهد يوم 22 فبراير نزول أعداد من الجزائريين إلى الشوارع ولاسيما في العاصمة حيث كانت التظاهرات محظورة منذ 18 عاما، مطلقين حركة احتجاجية غير مسبوقة لا تزال تحتفظ بزخمتها بعد مرور ستة أشهر غير أنها تصطبذ اليوم بصلب النظام.

■ ما هي الحصيلة بعد ستة أشهر؟

رأى معهد الدراسات الأمنية مؤخرا أن المتظاهرين في الجزائر "حققوا أكثر بكثير مما كان العديد من المراقبين يتوقعون". والإنجاز الرئيسي للحركة الاحتجاجية كان استقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في 2 أبريل بعد بقاءه في الحكم عشرين عاما، وفي وقت كان يتوجه فيه إلى ولاية رئاسية خامسة بدت شبه مؤكدة، وشكلت حتمية استمراره في الحكم الشرارة التي أشعلت الوضع. كما تم اعتقال عدد من الشخصيات كان من غير الوارد المساس بها في عهده، من سياسيين ورجال أعمال تحوم حولهم شبهات فساد منذ وقت طويل.

ولم يحقق الحراك منذ استقالة بوتفليقة أي تقدم نحو تغيير السلطة الذي يطالب به، ولا يزال "النظام" قائما. ويات رئيس أركان الجيش الجزائري الفريق أحمد قايد صالح هو من يمسك

